



30.10.2024

أصحاب الغبطة والنيافة رؤساء الكنائس..

تهديكم اللجنة الرئاسية العليا لمتابعة شؤون الكنائس في فلسطين تحياتها، وتودُّ اطلاعكم على خطورة القانونين اللذين أقرّهما كنيست الاحتلال الإسرائيلي، واللذين يقضيان بحظر نشاط وكالة "أونروا" وحظر التواصل معها، في سابقة خطيرة هي الأولى في تاريخ الأمم المتحدة، حيث يقدم عضو دائم فيها على إقرار قانون يحظر عمل منظمة أممية.

وينص القانون الأول على "ألا تقوم أونروا بتشغيل أي مكتب تمثيلي، ولن تقدم أي خدمة، ولن تقوم بأي نشاط، بشكل مباشر أو غير مباشر"، في حين ينص القانون الثاني على "حظر التواصل مع وكالة أونروا".

أصحاب الغبطة والنيافة..

إننا نرى أن هذه القوانين تشكل اعتداءً صارخاً على الإنسانية جمعاء، إذ ستؤدي إلى حرمان اللاجئين الفلسطينيين من الخدمات الحيوية التي تؤمّن لهم مقومات العيش الكريم. إن هذه القوانين، بما تحمله من تهديد مباشر على حياة الأطفال، والنساء، وكبار السن، ليست مجرد قرار سياسي، بل هي اعتداء على الضمير الإنساني والمسؤولية الأخلاقية للمجتمع الدولي، وخاصة المؤسسات الدينية التي تنادي بالعدالة الإنسانية.

سيؤدي هذا الإجراء غير القانوني إلى كارثة إنسانية، نتيجة توقف خدمات أونروا، مما سيقطع شريان الحياة لملايين اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة المنكوب والصفة الغربية المحتلة بما فيها القدس. كما أن إنهاء عمل أونروا وحرمان اللاجئين من الخدمات الأساسية لا يؤثر على الفلسطينيين فحسب، بل يهدد استقرار المنطقة بأكملها، مما يجعل دور أونروا محورياً في الحفاظ على الأمن والسلام الإقليميين.



أصحاب الغبطة والنيافة..

إن هذه القوانين ستؤدي إلى إنهاء تفويض الأونروا وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم "302" لعام 1949، وتشكل انتهاكاً مباشراً وصريحاً لميثاق الأمم المتحدة وشروط العضوية فيه، واعتداءً على وكالاتها ومنظماتها، حيث ستفقد الأونروا وضعها الدبلوماسي، وسيتوقف إصدار التأشيرات، كما سيتم وقف تنسيق دخول البضائع المستوردة من قبل الأونروا، وإلغاء المزايا الضريبية.

كما سيؤدي ذلك إلى منع عمل الأونروا وإغلاق مكاتبها ومدارسها في مدينة القدس المحتلة، والتي تضم 17 منشأة تخدم أكثر من 200,000 لاجئ فلسطيني في المدينة. كما ستطال التداعيات الخطيرة مدارس الأونروا (96 مدرسة في الضفة والقدس، و284 مدرسة في قطاع غزة)، حيث يقدر عدد طلابها بـ 49 ألفاً في الضفة والقدس، و298 ألفاً في قطاع غزة، علاوةً على إغلاق مراكزها الصحية (43 مركزاً في الضفة والقدس، و22 مركزاً في قطاع غزة).

ونود تذكيركم بأن إسرائيل، في عدوانها وحربتها على قطاع غزة، قتلت ما يزيد عن 233 موظفاً في الأونروا، واعتقلت المئات، وهدمت ودمرت 200 منشأة تابعة لها، واستهدفت مراكز الإيواء في مدارسها، مما أودى بحياة آلاف الضحايا من الأطفال والنساء. إن التعدي على هذه المؤسسات الإنسانية ومهاجمة موظفيها هي خطوات لا يجب أن يسمح بها المجتمع الدولي، فهذه سابقة خطيرة قد تؤثر على قدرة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية على تنفيذ مهامها مستقبلاً.

أصحاب الغبطة...

إننا في اللجنة الرئاسية لشؤون الكنائس نناشدكم بضرورة الوقوف بحزم ضد هذه القوانين التي تزيد الأوضاع الإنسانية سوءاً وتدهوراً، وتهدف للقضاء على الدور السامي والحيوي للأونروا، وتقويض ولايتها، وانتهاك حصانتها الدبلوماسية وحصانة موظفيها ومنشأتها، والقضاء على دورها الذي لا بديل له.



وندعوكم إلى الضغط على حكومات بلدانكم لاتخاذ الإجراءات العملية المنسجمة مع مواقفها الداعمة سياسياً ومالياً للأونروا وحماية ولايتها الممنوحة لها، ومطالبة حكومة إسرائيل بعدم تنفيذ هذه القوانين والتراجع عنها، حفاظاً على الدور الإنساني للوكالة الذي تقوم به منذ ما يزيد عن 75 عاماً، والذي لا يمكن لأية مؤسسة أخرى القيام به.

إننا نناشدكم أيضاً بمواصلة تواصلكم مع المجتمع الدولي، لا سيما من خلال قنواتكم الدبلوماسية المعتمدة، لإيصال رسالة التضامن مع الأونروا إلى الهيئات الدولية الأخرى، وخاصة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، سعياً لتوحيد الجهود لمواجهة هذه القرارات التي تتجاوز كل المعايير الأخلاقية والإنسانية.

إننا نعول على دوركم في التحرك العاجل لدى حكوماتكم لضمان استمرارية عمل الأونروا الإنساني والخدمي، وحماية دورها، لأنها تشكل حجر الأساس في الاستقرار الإقليمي بما تقدمه من خدمات تعليمية وصحية وإغاثية للاجئين الفلسطينيين الذين يزيد عددهم على 5.9 مليون لاجئ.

وختاماً، نؤكد على الحق الأصيل في العودة للاجئين الفلسطينيين وفق القرار 194 لعام 1948، وأن هذا الحق لا يسقط بالتقادم أو بقرار الاحتلال، وأن وكالة الأونروا ستستمر في عملها في كافة مناطق عملياتها الخمس، بما فيها الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى حين إيجاد حل لقضية اللاجئين طبقاً للقرار الدولي أعلاه.

وتقبلوا فائق احترامنا وتقديرنا.

د. رمزي خوري

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس اللجنة الرئاسية العليا لشؤون الكنائس

